

المطريطالب بإعلان مقبولي الجامعة بشكل عاجل ثم «التطبيقي»

كلها أو بعضها في غير الأحوال المبينة بالقانون، ولا يجوز تكليف أحد بأداء غير ذلك من الضرائب والرسوم والتكاليف إلا في حدود القانون» ولا يجوز أي زيادة رسوم على الخدمات المقررة منذ عام 1994 إلا بقانون.

خليفة حمادة، ووزير التجارة والصناعة د. عبدالله سلمان، ونص السؤال على ما يلي: نص الدستور في المادة (134) على أن «إنشاء الضرائب العامة وتعديلها وإلغاؤها لا يكون إلا بقانون، ولا يُعفى أحد من أدائها

عليهم فرصة القبول في الدراسة في الجامعة أو التطبيقي. من جهة أخرى وجه د. حمد المطر سؤالاً مشتركاً إلى وزير النفط ووزير التعليم العالي د. محمد الفارس، ووزير المالية ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار

طالب النائب الدكتور حمد المطر ووزير التعليم العالي والتربية بالتنسيق فيما بين الجامعة والتطبيقي، بحيث يتم إعلان مقبولي الجامعة بشكل عاجل أولاً من خريجي الثانوية العامة، ثم يتم الإعلان عن المقبولين في «التطبيقي» حتى لا تضيق

وجه حزمة أسئلة إلى وزير التجارة والصناعة بخصوص التركيبة السكانية

جوهر يقترح استحداث هيكل تنظيمي وفق مشروع الإدارات المدرسية المطورة.. وزيادة المقاعد للمبتعثين في التخصصات الطبية



د. حسن جوهر

خلال ما يعرف بالعقود الحكومية. وتابع بأنه في ظل أوضاع معيشية بائسة لعشرات الآلاف من العمالة الوافدة، مما يعرض سمعة دولة الكويت للقلق الشديد ولربما للمحاسبة الدولية، ومع غياب الإحصائيات الدقيقة والسرّوية الوطنية في إصلاح هذا الخلل الكبير انعكست أزمة التركيبة السكانية وأثارها المقلقة على كل الأصعدة الاجتماعية والأمنية والخدمية، مما جعلها إحدى القضايا الشعبية الأولى التي يعاني المجتمع من تبعاتها في مشكلة الاندماج والاختناقات المروية والضغط الهائل على خدمات مؤسسات الدولة وخصوصاً في مرفق التعليم والصحة وفرص العمل للمكابر الوطني.

مع بيان تفصيلي عن عدد العمالة التي حوت للأشطة الأخرى، والمهن التي حوت للأشطة الأخرى، وتأثير ذلك على سوق العمل، وفائدة هذه من هذه المهن المتخصصة في الأنشطة المستنثة في سوق العمل، مع بيان دراسة الهيئة ومدى فعالية هذا القرار على التركيبة السكانية.

وقال جوهر إن الهيئة العامة للقوى العاملة تعترم حظر إصدار إذن عمل لمن بلغ 60 عاماً وما فوق من حملة شهادات الثانوية العامة أو ما يعادلها وما دون ذلك، بما يتيح للعمالة المشمولة بالقرار استكمال عملها في البلاد بصورة قانونية شريطة دفع رسوم سنوية تقدر بـ 2000 دينار أوتيني، متسائلاً عن الأسس والمعايير التي استندت إليها الهيئة في اتخاذ هذا القرار؟ وهل تمت دراسة ومراجعة تأثيرات هذا القرار على احتياجات سوق العمل وعلى مستوى أداء الأنشطة الاقتصادية في حال مغادرة هذه العمالة؟

المكاملة للخدمة المدنية ومخاطبة ديوان الخدمة المدنية بهذا الخصوص لعمل اللازم. نص الاقتراح الثاني على ما يلي: في ضوء التغييرات التي مر بها العالم منذ ظهور فيروس كورونا «كوفيد19»، وانتشاره بين جميع دول العالم، وتداعياته الاقتصادية والمؤثرة على المستويين العالمي والوطني، الأمر الذي يحتم علينا دعم الجهاز الطبي في الدولة وتقويته. مما يستحتم على المؤسسات التعليمية المتمثلة في الجامعات المحلية وبعثات التعليم العالي الإهتمام بالتخصصات الطبية والتخصصات المساندة لها، وتشجيع الشباب من حديثي التخرج على الالتحاق بالتخصصات الطبية ودراسة العلوم الطبية بمختلف تخصصاتها لدعم القطاع الطبي بالكوادر والكفاءات الطبية الوطنية في المستقبل. لذا فإنني أتقدم

بالاقتراح برغبة التالي: زيادة عدد مقاعد البعثات الدراسية للمبتعثين من الطلبة والطالبات للالتحاق بالتخصصات الطبية المختلفة في الجامعات العالمية المعتمدة

رعاية الطلاب وشريك في التخطيط والتطوير واتخاذ القرار، هو الخطوة الأساسية والأولى للوقوف على واقع تعليمي جديد، يحقق هذه الرؤية ويصنع من خلالها الفارق. لذلك لا بد من نظام إداري محكم وواضح المعالم ومحدد الهيكل يضع لكل فرد في الإدارة المدرسية دوره القانوني ليكون أمام مهام مباشرة ومسؤوليات صريحة، وعليه فقد جاء مشروع الإدارات المدرسية المطورة لخلق ضغط كبير على الإدارات قيمة حقيقية للإدارات المدرسية التي باتت مجردة من مفاهيم القيادة والإدارة فأصبحت مجرد فريق يطبق تعليمات المناطق التعليمية التي تنفذ بالقرارات بالرغم من بعدها عن الميدان التربوي وهو مهم ومشاكله، وخلق ضغط كبير على الإدارات المدرسية وجعلها بين المطرقة والسندان الأمر الذي انعكس سلبياً على التعليم في الكويت. حيث باتت الإدارات المدرسية لا تؤمن إلا بتقديم الطاعات والولاءات للمناطق التعليمية دون جدال أو نقاش، والسبب المباشر يعود لعدم وجود هيكل تنظيمي معتمد في المدارس، يحدد مدير المدرسة وفريقه مسمياتهم القانونية واختصاصاتهم الصريحة، ويعطيهم فرصة حقيقية لتطبيق لوائح ونظم وزارة التربية فيما يتعلق بوائح المراحل المختلفة أو لوائح الاختبارات وغيرها من اللوائح.

تخفيض العمالة على كل الأصعدة الاجتماعية والأمنية والخدمية، مما جعلها إحدى القضايا الشعبية الأولى التي يعاني المجتمع من تبعاتها في مشكلة الاندماج والاختناقات المروية والضغط الهائل على خدمات مؤسسات الدولة وخصوصاً في مرفق التعليم والصحة وفرص العمل للمكابر الوطني.

مع بيان تفصيلي عن عدد العمالة التي حوت للأشطة الأخرى، والمهن التي حوت للأشطة الأخرى، وتأثير ذلك على سوق العمل، وفائدة هذه من هذه المهن المتخصصة في الأنشطة المستنثة في سوق العمل، مع بيان دراسة الهيئة ومدى فعالية هذا القرار على التركيبة السكانية.

المكاملة للخدمة المدنية ومخاطبة ديوان الخدمة المدنية بهذا الخصوص لعمل اللازم. نص الاقتراح الثاني على ما يلي: في ضوء التغييرات التي مر بها العالم منذ ظهور فيروس كورونا «كوفيد19»، وانتشاره بين جميع دول العالم، وتداعياته الاقتصادية والمؤثرة على المستويين العالمي والوطني، الأمر الذي يحتم علينا دعم الجهاز الطبي في الدولة وتقويته. مما يستحتم على المؤسسات التعليمية المتمثلة في الجامعات المحلية وبعثات التعليم العالي الإهتمام بالتخصصات الطبية والتخصصات المساندة لها، وتشجيع الشباب من حديثي التخرج على الالتحاق بالتخصصات الطبية ودراسة العلوم الطبية بمختلف تخصصاتها لدعم القطاع الطبي بالكوادر والكفاءات الطبية الوطنية في المستقبل. لذا فإنني أتقدم

بالاقتراح برغبة التالي: زيادة عدد مقاعد البعثات الدراسية للمبتعثين من الطلبة والطالبات للالتحاق بالتخصصات الطبية المختلفة في الجامعات العالمية المعتمدة

رعاية الطلاب وشريك في التخطيط والتطوير واتخاذ القرار، هو الخطوة الأساسية والأولى للوقوف على واقع تعليمي جديد، يحقق هذه الرؤية ويصنع من خلالها الفارق. لذلك لا بد من نظام إداري محكم وواضح المعالم ومحدد الهيكل يضع لكل فرد في الإدارة المدرسية دوره القانوني ليكون أمام مهام مباشرة ومسؤوليات صريحة، وعليه فقد جاء مشروع الإدارات المدرسية المطورة لخلق ضغط كبير على الإدارات قيمة حقيقية للإدارات المدرسية التي باتت مجردة من مفاهيم القيادة والإدارة فأصبحت مجرد فريق يطبق تعليمات المناطق التعليمية التي تنفذ بالقرارات بالرغم من بعدها عن الميدان التربوي وهو مهم ومشاكله، وخلق ضغط كبير على الإدارات المدرسية وجعلها بين المطرقة والسندان الأمر الذي انعكس سلبياً على التعليم في الكويت. حيث باتت الإدارات المدرسية لا تؤمن إلا بتقديم الطاعات والولاءات للمناطق التعليمية دون جدال أو نقاش، والسبب المباشر يعود لعدم وجود هيكل تنظيمي معتمد في المدارس، يحدد مدير المدرسة وفريقه مسمياتهم القانونية واختصاصاتهم الصريحة، ويعطيهم فرصة حقيقية لتطبيق لوائح ونظم وزارة التربية فيما يتعلق بوائح المراحل المختلفة أو لوائح الاختبارات وغيرها من اللوائح.

رعاية الطلاب وشريك في التخطيط والتطوير واتخاذ القرار، هو الخطوة الأساسية والأولى للوقوف على واقع تعليمي جديد، يحقق هذه الرؤية ويصنع من خلالها الفارق. لذلك لا بد من نظام إداري محكم وواضح المعالم ومحدد الهيكل يضع لكل فرد في الإدارة المدرسية دوره القانوني ليكون أمام مهام مباشرة ومسؤوليات صريحة، وعليه فقد جاء مشروع الإدارات المدرسية المطورة لخلق ضغط كبير على الإدارات قيمة حقيقية للإدارات المدرسية التي باتت مجردة من مفاهيم القيادة والإدارة فأصبحت مجرد فريق يطبق تعليمات المناطق التعليمية التي تنفذ بالقرارات بالرغم من بعدها عن الميدان التربوي وهو مهم ومشاكله، وخلق ضغط كبير على الإدارات المدرسية وجعلها بين المطرقة والسندان الأمر الذي انعكس سلبياً على التعليم في الكويت. حيث باتت الإدارات المدرسية لا تؤمن إلا بتقديم الطاعات والولاءات للمناطق التعليمية دون جدال أو نقاش، والسبب المباشر يعود لعدم وجود هيكل تنظيمي معتمد في المدارس، يحدد مدير المدرسة وفريقه مسمياتهم القانونية واختصاصاتهم الصريحة، ويعطيهم فرصة حقيقية لتطبيق لوائح ونظم وزارة التربية فيما يتعلق بوائح المراحل المختلفة أو لوائح الاختبارات وغيرها من اللوائح.

وأشار إلى أن تعداد السكان في دولة الكويت حالياً يقدر بـ (4.800.000) نسمة، ولا يتجاوز نسبة الكويتيين فيه 30 في المئة، الأمر الذي يحتم على الحكومة إدارة أزمة الخلل في التركيبة السكانية بشكل جاد ومن منظور استراتيجي واضح المعالم يراعي متطلبات التنمية وسوق العمل والاستثمار الأفق للجزيرة العربية ومحاربة كل أشكال التجارة بالبشر. مع إعطاء ذلك الأولوية القصوى باعتبارها تجسد أهم التحديات المستقبلية.

وأشار إلى أن تعداد السكان في دولة الكويت حالياً يقدر بـ (4.800.000) نسمة، ولا يتجاوز نسبة الكويتيين فيه 30 في المئة، الأمر الذي يحتم على الحكومة إدارة أزمة الخلل في التركيبة السكانية بشكل جاد ومن منظور استراتيجي واضح المعالم يراعي متطلبات التنمية وسوق العمل والاستثمار الأفق للجزيرة العربية ومحاربة كل أشكال التجارة بالبشر. مع إعطاء ذلك الأولوية القصوى باعتبارها تجسد أهم التحديات المستقبلية.

وأشار إلى أن تعداد السكان في دولة الكويت حالياً يقدر بـ (4.800.000) نسمة، ولا يتجاوز نسبة الكويتيين فيه 30 في المئة، الأمر الذي يحتم على الحكومة إدارة أزمة الخلل في التركيبة السكانية بشكل جاد ومن منظور استراتيجي واضح المعالم يراعي متطلبات التنمية وسوق العمل والاستثمار الأفق للجزيرة العربية ومحاربة كل أشكال التجارة بالبشر. مع إعطاء ذلك الأولوية القصوى باعتبارها تجسد أهم التحديات المستقبلية.

وأشار إلى أن تعداد السكان في دولة الكويت حالياً يقدر بـ (4.800.000) نسمة، ولا يتجاوز نسبة الكويتيين فيه 30 في المئة، الأمر الذي يحتم على الحكومة إدارة أزمة الخلل في التركيبة السكانية بشكل جاد ومن منظور استراتيجي واضح المعالم يراعي متطلبات التنمية وسوق العمل والاستثمار الأفق للجزيرة العربية ومحاربة كل أشكال التجارة بالبشر. مع إعطاء ذلك الأولوية القصوى باعتبارها تجسد أهم التحديات المستقبلية.

وأشار إلى أن تعداد السكان في دولة الكويت حالياً يقدر بـ (4.800.000) نسمة، ولا يتجاوز نسبة الكويتيين فيه 30 في المئة، الأمر الذي يحتم على الحكومة إدارة أزمة الخلل في التركيبة السكانية بشكل جاد ومن منظور استراتيجي واضح المعالم يراعي متطلبات التنمية وسوق العمل والاستثمار الأفق للجزيرة العربية ومحاربة كل أشكال التجارة بالبشر. مع إعطاء ذلك الأولوية القصوى باعتبارها تجسد أهم التحديات المستقبلية.

وأشار إلى أن تعداد السكان في دولة الكويت حالياً يقدر بـ (4.800.000) نسمة، ولا يتجاوز نسبة الكويتيين فيه 30 في المئة، الأمر الذي يحتم على الحكومة إدارة أزمة الخلل في التركيبة السكانية بشكل جاد ومن منظور استراتيجي واضح المعالم يراعي متطلبات التنمية وسوق العمل والاستثمار الأفق للجزيرة العربية ومحاربة كل أشكال التجارة بالبشر. مع إعطاء ذلك الأولوية القصوى باعتبارها تجسد أهم التحديات المستقبلية.

أسامة الشاهين لوزير الداخلية: هل أجري تحقيق في فضيحة «بيغاسوس» واحتمالات كون الكويت استهدفت فيها؟



أسامة الشاهين

وجه النائب أسامة الشاهين سؤالاً وزير الداخلية الشيخ فامر العلي، عن الإجراءات المتبعة في الوزارة لحفظ الأمن المعلوماتي ومنع عمليات التجسس الإلكتروني والهاتفية.

وجه النائب أسامة الشاهين سؤالاً وزير الداخلية الشيخ فامر العلي، عن الإجراءات المتبعة في الوزارة لحفظ الأمن المعلوماتي ومنع عمليات التجسس الإلكتروني والهاتفية.

وجه النائب أسامة الشاهين سؤالاً وزير الداخلية الشيخ فامر العلي، عن الإجراءات المتبعة في الوزارة لحفظ الأمن المعلوماتي ومنع عمليات التجسس الإلكتروني والهاتفية.

وجه النائب أسامة الشاهين سؤالاً وزير الداخلية الشيخ فامر العلي، عن الإجراءات المتبعة في الوزارة لحفظ الأمن المعلوماتي ومنع عمليات التجسس الإلكتروني والهاتفية.

وجه النائب أسامة الشاهين سؤالاً وزير الداخلية الشيخ فامر العلي، عن الإجراءات المتبعة في الوزارة لحفظ الأمن المعلوماتي ومنع عمليات التجسس الإلكتروني والهاتفية.

وجه النائب أسامة الشاهين سؤالاً وزير الداخلية الشيخ فامر العلي، عن الإجراءات المتبعة في الوزارة لحفظ الأمن المعلوماتي ومنع عمليات التجسس الإلكتروني والهاتفية.

وجه النائب أسامة الشاهين سؤالاً وزير الداخلية الشيخ فامر العلي، عن الإجراءات المتبعة في الوزارة لحفظ الأمن المعلوماتي ومنع عمليات التجسس الإلكتروني والهاتفية.

وجه النائب أسامة الشاهين سؤالاً وزير الداخلية الشيخ فامر العلي، عن الإجراءات المتبعة في الوزارة لحفظ الأمن المعلوماتي ومنع عمليات التجسس الإلكتروني والهاتفية.

وجه النائب أسامة الشاهين سؤالاً وزير الداخلية الشيخ فامر العلي، عن الإجراءات المتبعة في الوزارة لحفظ الأمن المعلوماتي ومنع عمليات التجسس الإلكتروني والهاتفية.

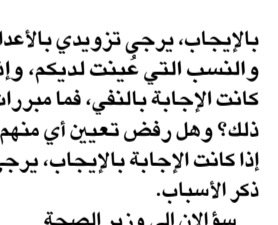
وجه النائب أسامة الشاهين سؤالاً وزير الداخلية الشيخ فامر العلي، عن الإجراءات المتبعة في الوزارة لحفظ الأمن المعلوماتي ومنع عمليات التجسس الإلكتروني والهاتفية.

وجه النائب أسامة الشاهين سؤالاً وزير الداخلية الشيخ فامر العلي، عن الإجراءات المتبعة في الوزارة لحفظ الأمن المعلوماتي ومنع عمليات التجسس الإلكتروني والهاتفية.

وجه النائب أسامة الشاهين سؤالاً وزير الداخلية الشيخ فامر العلي، عن الإجراءات المتبعة في الوزارة لحفظ الأمن المعلوماتي ومنع عمليات التجسس الإلكتروني والهاتفية.

الحويلة للوزراء: ما مدى التزام وزاراتكم بتعيين 4 % من الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة الكويتيين؟

وجه النائب د. محمد الحويلة 13 سؤالاً إلى 11 وزيراً من بينها سؤال مشترك إلى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير العدل وزير الدولة لشؤون تعزيز النزاهة عبد الله الرومي، ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية عيسى الكندري، ووزير النفط ووزير التعليم العالي د. محمد الفارس، ووزير الصحة الشيخ د. باسل الحمود، ووزير الخارجية وزير الدولة لشؤون العلاقات الخارجية وزير الدولة لشؤون الإسكان والتطوير العمراني شابع الشامخ، ووزير الكهرباء والماء والطاقة المتجددة وزير الشؤون الاجتماعية والتنمية المجتمعية د. شمشان المطيري.



د. محمد الحويلة

وجه النائب أسامة الشاهين سؤالاً وزير الداخلية الشيخ فامر العلي، عن الإجراءات المتبعة في الوزارة لحفظ الأمن المعلوماتي ومنع عمليات التجسس الإلكتروني والهاتفية.

وجه النائب أسامة الشاهين سؤالاً وزير الداخلية الشيخ فامر العلي، عن الإجراءات المتبعة في الوزارة لحفظ الأمن المعلوماتي ومنع عمليات التجسس الإلكتروني والهاتفية.

وجه النائب أسامة الشاهين سؤالاً وزير الداخلية الشيخ فامر العلي، عن الإجراءات المتبعة في الوزارة لحفظ الأمن المعلوماتي ومنع عمليات التجسس الإلكتروني والهاتفية.

وجه النائب أسامة الشاهين سؤالاً وزير الداخلية الشيخ فامر العلي، عن الإجراءات المتبعة في الوزارة لحفظ الأمن المعلوماتي ومنع عمليات التجسس الإلكتروني والهاتفية.

وجه النائب أسامة الشاهين سؤالاً وزير الداخلية الشيخ فامر العلي، عن الإجراءات المتبعة في الوزارة لحفظ الأمن المعلوماتي ومنع عمليات التجسس الإلكتروني والهاتفية.

وجه النائب أسامة الشاهين سؤالاً وزير الداخلية الشيخ فامر العلي، عن الإجراءات المتبعة في الوزارة لحفظ الأمن المعلوماتي ومنع عمليات التجسس الإلكتروني والهاتفية.

وجه النائب أسامة الشاهين سؤالاً وزير الداخلية الشيخ فامر العلي، عن الإجراءات المتبعة في الوزارة لحفظ الأمن المعلوماتي ومنع عمليات التجسس الإلكتروني والهاتفية.

وجه النائب أسامة الشاهين سؤالاً وزير الداخلية الشيخ فامر العلي، عن الإجراءات المتبعة في الوزارة لحفظ الأمن المعلوماتي ومنع عمليات التجسس الإلكتروني والهاتفية.

وجه النائب أسامة الشاهين سؤالاً وزير الداخلية الشيخ فامر العلي، عن الإجراءات المتبعة في الوزارة لحفظ الأمن المعلوماتي ومنع عمليات التجسس الإلكتروني والهاتفية.

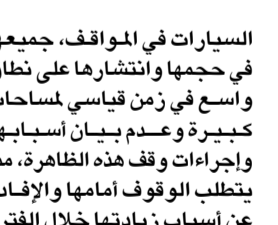
وجه النائب أسامة الشاهين سؤالاً وزير الداخلية الشيخ فامر العلي، عن الإجراءات المتبعة في الوزارة لحفظ الأمن المعلوماتي ومنع عمليات التجسس الإلكتروني والهاتفية.

وجه النائب أسامة الشاهين سؤالاً وزير الداخلية الشيخ فامر العلي، عن الإجراءات المتبعة في الوزارة لحفظ الأمن المعلوماتي ومنع عمليات التجسس الإلكتروني والهاتفية.

وجه النائب أسامة الشاهين سؤالاً وزير الداخلية الشيخ فامر العلي، عن الإجراءات المتبعة في الوزارة لحفظ الأمن المعلوماتي ومنع عمليات التجسس الإلكتروني والهاتفية.

الحميدي للناصر: ما الإجراءات المتخذة حيال ظاهرة انتشار الحرائق الكبرى بصورة دورية وفي أكثر من منطقة؟

وجه النائب بدر الحميدي سؤالاً إلى وزير الداخلية وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء حول الإجراءات المتخذة من قبل الجهات المختصة للحد من ظاهرة انتشار الحرائق الكبرى.



بدر الحميدي

وجه النائب أسامة الشاهين سؤالاً وزير الداخلية الشيخ فامر العلي، عن الإجراءات المتبعة في الوزارة لحفظ الأمن المعلوماتي ومنع عمليات التجسس الإلكتروني والهاتفية.

وجه النائب أسامة الشاهين سؤالاً وزير الداخلية الشيخ فامر العلي، عن الإجراءات المتبعة في الوزارة لحفظ الأمن المعلوماتي ومنع عمليات التجسس الإلكتروني والهاتفية.

وجه النائب أسامة الشاهين سؤالاً وزير الداخلية الشيخ فامر العلي، عن الإجراءات المتبعة في الوزارة لحفظ الأمن المعلوماتي ومنع عمليات التجسس الإلكتروني والهاتفية.

وجه النائب أسامة الشاهين سؤالاً وزير الداخلية الشيخ فامر العلي، عن الإجراءات المتبعة في الوزارة لحفظ الأمن المعلوماتي ومنع عمليات التجسس الإلكتروني والهاتفية.

وجه النائب أسامة الشاهين سؤالاً وزير الداخلية الشيخ فامر العلي، عن الإجراءات المتبعة في الوزارة لحفظ الأمن المعلوماتي ومنع عمليات التجسس الإلكتروني والهاتفية.

وجه النائب أسامة الشاهين سؤالاً وزير الداخلية الشيخ فامر العلي، عن الإجراءات المتبعة في الوزارة لحفظ الأمن المعلوماتي ومنع عمليات التجسس الإلكتروني والهاتفية.